Permanent Mission
of the Kingdom of Bahrain
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كـــــلـــــمة

وفد مملكة البحرين أمام اللجنة الثالثة

(الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة)

حول

البند (56) النهوض بالمرأة

الثلاثاء 14 أكتوبر 2008

ممثلة مملكة البحرين في اللجنة الثالثة

مرام الصالح

866 Second Avenue, 14th Floor, New York, NY 10017
Tel: (212) 223 6200 Fax: (212) 223 6206

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للجنة الثالثة في هذه الدورة، ونحن واثقون بما عرف عنكم من حكمة وحنكة ستيسرون أعمال لجنتنا هذه على أحسن وجه،كما أود أن أتقدم بالتهنئة إلى كافة أعضاء المكتب لإنتخابهم لمناصبهم متمنية للجميع التوفيق والنجاح في تيسير أعمال اللجنة، ولايفوتني أن أشكر رئيس وأعضاءه المكتب في الدورة السابقة الثانية والستين.

السيد الرئيس،

في ظل تحديات الألفية الإنمائية العالمية أصبح النهوض بالمرأة من القضايا العالمية التي لها صداها في المجتمعات المختلفة ومن منطلق إيماننا بأن المرأة تشكل نصف المجتمع فينبغي بذل المزيد من الجهود العالمية في السعي إلى تنمية قدراتها ووضع مسألة التحديات التي تواجهها من أولويات اهتمامنا.

لقد أولت مملكة البحرين أهمية خاصة للمرأة التي تطرق إليها دستور البلاد النابع من الشريعة الأسلامية ، وتمثل هذا الاهتمام في توفير الخدمات الأساسية والخطط والبرامج التي تهدف جميعها الى دعم تمكين المرأة الذي أعتبر ركيزة أساسية والنهوض بها وتفعيل دورها.ولتحقيق تلك المرامي تم تأسس المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى، وأصبح هذا المجلس المرجعية الأساسية للعمل النسوي في البلاد من حيث وضع الخطة الوطنية والسياسات العامة بتحسين وضع المرأة البحرينية في مختلف المجالات وخصوصا مشاركتها في عملية التنمية والاهتمام بقضايا الشباب والطفولة، إضافة الى الاهتمام بشكل أساسي برفع مكانة المرأة في المجتمع.

ولم يدخر وسعاً من أجل تحقيق الأهداف المبتغاة ومن ذلك تدشينه الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة وهي خطة وطنية هدفها التعرف على احتياجات المرأة وتحديد المشاكل واعداد الخطط لاندماج المرأة بشكل كامل في المجتمع البحريني

السيد الرئيس،

وتأتي المسيرة الإصلاحية في مملكة البحرين لتعطي للمرأة اهتماماً خاصاً إنطلاقاً من قناعة القيادة السياسية بأهمية مشاركة المرأة ديمقراطياً وسياسياً واجتماعيا واقتصاديا ، وقد إستهل هذا الأهتمام الخاص بتمكينها سياسياً من خلال منحها كامل حقوقها السياسية لاسيما السماح لها بالترشيح والانتخاب ، وهو ما تجلى في تجربتي الانتخابات البلدية والنيابية سواء الأولى منها عام 2002 أو الثانية في عام 2006 وبالتوازي كانت هناك جهود لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا، بصورة جعلت من عملية تطوير وتنمية المرأة في البحرين غير محدودة. ولقد جاء عام 2007ليحمل معه إنجازات للمرأة، فعلى المستوى الدولي تم اختيار البحرين كمركز عربي لأول مؤسسة إقليمية لتنمية وتمكين المرأة العربية اقتصادياً وتلك المؤسسة تهدف إلى تقديم جميع المساعدات المالية و الاستشارية للمرأة.

كما منحت "*مؤسسة الطريق إلى السلام*" التابعة للفاتيكان في روما الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة الرئيسة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين، جائزة طريق السلام التي تمنح لأول مرة لشخصية في العالم العربي و الإسلامي، و اختيرت الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة الرئيسة التنفيذية لمؤسسة إنجاز البحرين من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن القيادات العالمية الشابة لعام 2007 وبالمثل فلقد حظيت الجمعيات النسائية البحرينية بمكانة عالمية هي الأخرى إذ اعتمدت جمعية البحرين النسائية من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) ، للمشاركة بفاعلية كمراقب في المجلس الحاكم –المنتدى البيئي الوزاري العالمي– ، والذي ينعقد في أكتوبر من كل عام.

على المستوى الرسمي :

1- في يوم 9 يناير تم توقيع عقد للشراكة بين وزارة التنمية الاجتماعية والجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري بشأن إدارة الجمعية لدار الأمان لحماية المتعرضين للعنف الأسري، وبتوقيع هذا العقد تكون الوزارة قد خطت خطوة كبيرة في سبيل تفعيل مبدأ الشراكة المجتمعية بين الجهات الرسمية والأهلية.
2- افتتحت الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري،الذي يقوم بإيواء النساء المعنفات ويوفر لهن خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية لمعالجة المشكلات الأسرية والتصدي لمظاهرها.
3- قامت وزارة التنمية الاجتماعية بدور ملموس في دعم المبادرات المختلفة من خلال افتتاح ورشة تدريبية عن العنف الأسري يوم 22 أكتوبرمع صندوق الأمم المتحدة للسكان لدول مجلس التعاون،وسيستفاد مما توصلت إليه الدورة من نتائج في وضع البرامج والخطط للتعامل مع حالات العنف الأسري، وفي هذا الإطار افتتحت الوزارة 8 مكاتب للإرشاد الأسري في جميع المراكز الاجتماعية بالمملكة خلال شهر مايو 2007.

وعلى مستوى الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

1- في سياق متصل مع قضية تحريم التمييز وتحريم الاتجار بالمرأة وممارسة العنف ضدها، انطلقت يوم 13 يناير الماضي فعاليات ندوة "المرأة بلا تمييز" التي ينظمها مركز معلومات المرأة والطفل بجمعية رعاية الطفل والأمومة.
2- نظم الاتحاد النسائي حملة من أجل إقرار قانون لأحكام الأسرة.
3- عملت الجمعية البحرينية لمناهضة العنف الأسري على علاج المعنفات وفقاً لبرنامج نفسي، كما قدمت لمن يتجه للقضاء الاستشارات القانونية.

4- تم افتتاح مركز البحرين للطفل في مايو 2007، بجانب فتح خط ساخن للوزارة لاستقبال الشكاوي.
5- نظم الاتحاد النسائي يوم 26 مايو ندوة بعنوان "التقريب بين الشريعة والقانون" هدفها الرئيسي هو تحريك ملف قانون الأحوال الشخصية.

أما بالنسبة للفعاليات الدولية:

1- فقد تم زيارة وفد من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان من أجل إجراء استطلاع بشأن تمكين المرأة في الشؤون العامة وصنع القرار.

2- نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم 8 مارس، حلقة حوارية تناقش التحديات التي تواجه المرأة البحرينية، وخلالها تم الاتفاق على أهمية العمل بالقوانين الإجرائية، حيث إن هذه القوانين ستكون لها الأهمية أمام المحاكم الشرعية ومحاكم التنفيذ في ظل غياب قانون الأحوال الشخصية، كما تم الاتفاق على أهمية تفعيل دور المعونة القضائية والعمل على إيجاد قنوات صحية بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة التشريعية.

3- بالشراكة بين جمعية سيدات الأعمال البحرينية وبرنامج المتحدثين برعاية مبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط، عقدت ندوة "مشروع قانون أحكام الأسرة"، حيث طرحت فكرة الحوار الوطني أو التوافق الوطني، وتم الاستشهاد بتجربة المملكة المغربية التي قدمت نموذجاً مشرفاً للجمع بين الثوابت الشرعية وحقوق المرأة والأسرة وإصلاح النظام القضائي، وفي غضون ذلك، أوصت لجنة الخدمات بالموافقة على نظر الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مكاتب التوجيه والإرشادات الأسرية الذي قدمه نواب كتلة المنبر. ووسط

هذا الزخم، أكد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر ((أن أهم ما تعمل عليه الدولة هو إيجاد صيغة توافقية حول قانون الأحوال الشخصية ترضي جميع الأطراف من أجل إصدار قانون يتفق حوله الجميع)).

قانون منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية:

لقد قطعت الحملة الوطنية للمرأة حول حصول الأبناء من أمهات بحرينيات شوطاً كبيراً في عام 2007، من خلال العمل المعرفي والتوثيقي والإعلامي واجتذاب السيدات اللواتي يعانين من هذه القضية. وفي هذا السياق، تم تشكيل آلية للتنسيق بين إدارة الهجرة والجوازات والأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة للنظر في طلبات الجنسية التي تتقدم بها المرأة البحرينية لأبنائها، حيث تم رفع قائمة بالطلبات المستوفية الشروط إلى الديوان الملكي والتي روعي من خلال دراستها حقوق المرأة البحرينية وأبنائها.

قانون التأمين الاجتماعي:

في عام 2005 تم إنشاء قانون صندوق النفقة والذي يهدف إلى النهوض بالمرأة من حيث تأمين الاستقرار الأسري للمرأة المعيلة عبر:

1. تحديد سياسات لمكافحة الفقر.
2. تضمين قانون الضمان الاجتماعي أحكاماً تضمن الاستقرار الأسري للمرأة المعيلة.
3. توعية المرأة المعيلة بحقوقها الشرعية والقانونية والمدنية.
4. توفير نظام الإقراض الصغير الميسر، وبرامج تدريب وتأهيل على المهن للمرأة المعيلة.

السيد الرئيس،

إن النهوض بالمرأة وتمكينها في شـــتى المجـــالات وإيـــصال مفـــاهيم الديمقراطية ودعم مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتـــصادية وذلك من خلال توفير برامج للتدريب والتأهيل ترمي إلى العمـــل علـــى إزالة الفجوة بين النصوص والتشريعات وبين الممارســـات علـــى أرض الواقع بل هي تأكيد على جوهر الحضارة العربية والإسلامية الذي وضع المرأة في مرتبة عالية وذلك لدورها البناء في تنمية وبناء الوطن.

و شـكـــــراً